تشجيع التكاثر داخل المجتمع اليهودي

وعت القيادة الصهيونية أهمية هذا الجانب منذ وقت مبكر من عمر المشروع الاستيطاني في فلسطين. ففي العام ١٩٤٣، طالب دافيد بن ـ غوريون الآباء والأمهات اليهود باداء واجبهم «السكاني»، قائلاً: «ان ٢,٢ طفلاً لكل أسرة [في ذلك الحين] ليس كافياً لتحقيق أغلبية يهودية». ثمّ أعلن عن ما سمي بـ «منحه الطفولة». وهي جائزة تمنح لكل أم تلد طفلها العاشر[٥٢]. وفي مرحلة تالية، تكفّلت سياسة الابادة والطرد الجماعي في سياق عام النكبة، ثم تدفق الهجرة اليهودية، بتحقيق الأغلبية اليهودية في حدود الكيان الاستيطاني بعد النكبة. ولكن المشكلة عادت تلحّ مع انخفاض معدلات الهجرة، وثبات معدلات النمو الطبيعي بين اليهود، أو انخفاضها؛ فاعتبر بن ـ غوريون، خلال عقد الستينات، بأن المشكلة السكانية لا تتعلق فقط بالحاجة الى زيادة العنصر اليهودي داخل الدولة، ولكن، أيضاً، بضرورة زيادة عدد اليهود أينما كانوا. ولذلك، فان على الوكالة اليهودية أن تتخذ إجراء ما إزاء هذه الظواهر. وبادر، من جانبه، بتشكيل لجنة سميت بـ «لجنة باتشي» بغرض إعداد اتجاهات التعداد السكاني مستقبلاً، وإعداد التوصيات بهذا الخصوص. وفي ذلك الحين، لم تقدم اللجنة حلولاً صريحة للمشكلة؛ الّا انها ذكرت «أن ثمة ملامح ومشكلات في الوضع السكاني في اسرائيل تثير القلق؛ ولذلك، فان تحقيق معدل عال للنمو السكاني يبدو أمراً مرغوباً فيه، من منطلق اعتبارات الأمن السياسي، والقومي»[٥٣]. وبوضوح ملامح الأزمة وتفاقمها بعد العام ١٩٦٧، أنشأت الحكومة الاسرائيلية، في مطلع السبعينات، ما سمى بـ «لجنة الخصوبة الوطنية». وأعلنت اللجنة عن ضرورة «انتهاج سياسة مؤيدة لزيادة النسل بين اليهود». ووضعت خطة تنطوي على توفير حوافز مادية اقتصادية، ونفسية معنوية، لهذا الغرض. وأعتقدت اللجنة بأنه «اذا أنجبت كل إمرأة يهودية طفلين فقط، فإنها بذلك تقود الى تطوّر سكاني في غير صالح اليهود في المستقبل. فاذا أنجبت ثلاثة أطفال، فان ذلك يعني ان يتساوى العرب باليهود في غضون ثلاثة أجيال. أما إذا أنجبت أربعة أطفال، فسوف تتمكن إسرائيل من الابقاء على كفّة اليهود راجحة في مقابل العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل في المستقبل»[٥٤]. والواضح، ان لجنة الخصوبة المذكورة تبنّت حلولاً فنية تنطوي على إجراء ما يمكن تسميته بمسابقة تناسلية عددية ـ اذا جاز التعبير ـ بين الأسرة اليهودية والأسرة العربية الفلسطينية.

ويلفت النظر الى أنه، بعد مرور نحو خمسة عقود من السنين على قرار منحة الطفولة الذي أعلنه بن ـ غوريون، عادت الحكومة الاسرائيلية، في أيار (مايو) ١٩٨٨، للبحث في أمر تشجيع الانجاب اليهودي. ودعا شمعون بيرس كل عائلة يهودية الى إنجاب أربعة أطفال على الأقل، للحاق بالعائلات العربية[٥٥].

ان طموح بيرس في هذا المجال أقل كثيراً من طموح زعيمه بن ـ غوريون الذي كان يطالب المرأة اليهودية بانجاب عشرة أطفال. أمّا الرئيس السابق لقسم الأحصاءات الحكومية، البروفسور روبر توباكي، فقدم مقترحات عملية لتحسين إنجاب المرأة اليهودية، مثل تحسين الشروط التعليمية والتربوية لأطفال العائلات الفقيرة، وتوسيع مدارس الاطفال، وتخفيف الأعباء المالية الواقعة على كواهل العائلات كثيرة الأولاد، وتقديم منح النساء، الحبالى منهن والوالدات، وتأمين المساكن للأزواج الشابة. بل ورأى توباكي امكانية استخدام العقول اليهودية في معالجة عقم النساء اللواتي لا يلدن![٥٦].

ويبدو أن قيادة المجتمع الاستيطاني الصهيوني بدأت تفقد الأمل في قدرة المرأة اليهودية على الانتصار في مسابقة التكاثر على المرأة الفلسطينية، فلجأت الى زيادة عدد الأطفال، بغض النظر